

إعلان الدوحة

المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد

نحن أعضاء البرلمان من 53 دولة المجتمعين في التاسع والعاشر من كانون الأول 2019 بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2019 في الدوحة، قطر، وذلك في المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد،

تذكيراً بأحد أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ألا وهو تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والملكيات العامة،

وتذكيراً بإعلان يوغياكارتا الذي اعتمد في المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين ضد الفساد والذي أقيم في يوغياكارتا، إندونيسيا في تشرين الأول 2015، والذي أكد على مبدأ النزاهة لضمان فعالية الموارد الوطنية وإدارة المساعدات للحفاظ على أولويات التنمية الوطنية،

وبدافع قلقنا حيال الفساد والظلم المتزايدين واللذين يتسببان بالاضطرابات والتظاهرات حول العالم مما قد يؤدي إلى أزمة سياسية واقتصادية أعمق في بعض الدول

وبالتأكيد على الثقة كعنصر أساسي في تعزيز الصلة بين البرلمانيين وناخبهم من ناحية، والمؤسسات العامة والمواطنين من ناحية أخرى،

وإدراكاً منا لحقيقة أن هناك حاجة لزيادة الموارد من أجل تمويل أجندة التنمية، ولكن الفساد والتهرب الضريبي وغسيل الأموال والأنشطة الأخرى غير المشروعة تعيق تركيز الموارد الحالية على الأولويات الأساسية المتمثلة بتنمية التعليم والصحة والبنى التحتية.

وتأكيداً على دور البرلمان كأحد محاور الديمقراطية والذي ينبغي عليه تقديم الضوابط والموازن لأصحاب السلطة ومحاسبة السلطة التنفيذية والحرص على تقديم موازنة تستجيب لطموحات شعبه،

وتأكيداً على أن النزاهة هامة للبرلمان والبرلمانيين في ممارسة واجباتهم، والحاجة لتحسين معايير النزاهة في المؤسسات الحكومية والبرلمانية على حد سواء،

نعلن عما يلي:

1. نجدد تأكيدنا على أهمية النزاهة كونها وسيلة لإعادة بناء الثقة بين المؤسسات العامة ومواطنيها

2. نؤمن بأنه لتحسين التقدم في إعادة بناء الثقة وتعزيز النزاهة لأعضاء البرلمان والبرلمان كمؤسسة عامة فإننا ندعم وسائل وأدوات جديدة تتضمن الإشراف الفاعل للمواطن والتواصل الرقمي والبيانات المفتوحة
3. نحث البرلمان على تبني التدابير والأدوات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنمية النزاهة البرلمانية بما في ذلك:
 - أ. مجموعة واضحة من القواعد المتعلقة بتضارب المصالح
 - ب. الشفافية المالية بما في ذلك كشف الذمة المالية للملكيات والأوضاع الاقتصادية والفوائد
 - ت. مدونة الأخلاق والقواعد السلوكية
 - ث. وضع قواعد ومبادئ للإدماج من خلال المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار
4. نعتزم العمل نحو تطوير الشفافية العامة والمساءلة من خلال تعزيز أنظمة وسياسات منفتحة وموثوقة وتشاركية وإبداعية تتضمن المساءلة وتضمن للشعوب الحق في حرية الوصول إلى المعلومات والمشاركة في الشؤون العامة
5. نشيد بمبادرة سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في تقديم جائزة التميز السنوية لتشجيع وتكريم الأفراد والمؤسسات التي أظهرت التزاماً قوياً وسعياً دؤوباً في محاربتها للفساد
6. توصية المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وفروعها الإقليمية وجميع أعضائها لتنمية التأزر والتعاون والشراكة والشبكات مع المؤسسات ذات الصلة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون على تعزيز النزاهة والانفتاح والشفافية والحوكمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة السادس عشر بنجاح.
7. نحث البرلمانات والبرلمانيين على تكثيف جهودهم في الإشراف مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الهدف السادس عشر، من خلال تنفيذ أدوات وإجراءات الدليل البرلماني على المستوى الوطني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
8. الإقرار بأن البرلمانات والبرلمانيين ينبغي عليها الاستمرار في تعزيز قيم النزاهة حتى في دورها الرقابي على السلطة التنفيذية كفرع مستقل من الحكم.
9. الطلب من المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد التنسيق والتعاون بين الأعضاء لتأسيس بيانات حقيقية حول أثر التعزيز البرلماني للحوكمة
10. نثمن جهود د. فاضل زون، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ودعمه المستمر في محاربة الفساد وإدارة أعمال المنظمة والترحيب بالقيادة الجديدة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.
11. نشكر دولة قطر ومجلس الشورى القطري برئاسة معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زايد آل محمود على كرم الضيافة وحسن التنظيم الاستثنائيين في تاريخ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.

تمّ في الدوحة، قطر، 10 كانون الأول، 2019